ان جعلت للجنس في ضمن بعض غير معين ومهملة ان جعلت للجنس في ضمن الفرد به
غير مقيد بالبعضية او الكلية ويصح توجيه القضية هنا بالاطلاق العام وبالامكان
بقسميه الا ان حصر الحمد بالحمد القديم ينافي الامكان العام وبالاطلاق العام وبالعرفي
وبالدوام اما على كونهما انشائيتين اي لا انشا الثنا بمضمونهما الا الانشا هو
مضمونهما حتى يشتمل فليست قضية بالكلية ثم اقول بقي هنا بحث نفيس
وهو ان ال في الحمد ان جعلت للعهد والمعهود الحمد القديم فقط بقسميه حمده
تعالى لنفسه وحمده لاصفيائه امتنع كون اللام للملك اذ شان المملوك
الحدوث وان جعلت للعهد والمعهود ما مر مع حمد اصفيائه له او للجنس
او لجنس الحمد القديم وجنس الحادث او للاستغراق افراده منهما فان اريد كل
على حدته صح كونها للملك بالنسبة للحادث ولغيره بالنسبة للقديم وان
اريد المجموع من حيث هو مجموع صح كونها للملك لان مجموع القديم والحادث
حادث فاعرف ذلك العالم بالكليات والجزئيات من المعلوم ان
تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه فتقتضي العبارة علية
العلم لثبوت الحمد لله ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان من الحمد الحمد
القديم بناء على ان المراد بالحمد ما يشمله كما هو المتبادر وليس ثبوته معللا
بالعلم واما ثانيا فلان ثبوت حمد الحوادث له تعالى ليس لخصوص العلم
بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة العلم وغيره
ويجاب عنهما بان المعلل هنا ليس نفس الحكم الذي هو الثبوت المذكور
بل الشان فان قلت المحمود عليه لا يكون الا اختياريا قلت المراد
بالاختيار ما يشمل الاختياري حكما وهو ماله دخل ما في صدور فعل اختياري
ولو بالشرطية فدخل فيه ذات الله وجميع صفاته والكليات جمع كلي نسبة
الى الكل من نسبة الجزء الى كله فان الكلي كماهية الانسان جزء من حقيقة
فرده كزيد اذ حقيقته الماهية الانسانية مع التشخص والجزئيات جمع جزئي
نسبة الى الجزء من نسبة الكلي الى جزئيته ومن الجزئيات ذات الله تعالى
وان لا يطلق عليها اسم الجزئي تادبا اذ المراد بالتصوير في تعريف الجزئي التصور
ولو بوجه وفي قوله والجزئيات رد على الفلاسفة الذين ينكرون علم الله
بالجزئيات كما ينكرون حشر الاجساد ويقولون بقدم العالم وقد كفروهم

بهذه

بهذه الثلاثة لكن اول بعض المحققين كلامهم في المسائل الثلاث بما يخرجهم عن الكفر
وجلب ذلك يطول الهادي العقول بجر العقول على الاضافة ونصبها على
المفعولية والهداية الدلالة وتتعدى الى المفعول الثاني بالى واللام ولا يلزم
من كونها بمعنى الدلالة ان تتعدى تعديتها فلا يقال ان الدلالة تتعدى بعلى
ثم تارة يراد منها مطلق الدلالة كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم وتارة
يراد الموصلة كما في قوله تعالى انك لا تهدي من احببت والانسب ان يراد با
العقول النفوس لانها المدركة حقيقة والعقول الات او يقدر مضاف
اي ذوي العقول وال فيها جنسية او عهدية والمعهود عقول العلماء او
استغراقية لئلا ينافيه قوله الى محل الخ اذ لم يهتد كل عقل الى ذلك الى
محل صواب المعقول المحل مصدر حل يحل بالضم بمعنى اما يحل ضد يحرم بالكسر
واما يحل بمعنى ينزل ففيه الضم والكسر وبهما قرئ قوله تعالى ومن يحلل
عليه غضبي فقد وفي الكلام استعارة بالكناية اصلية اذا شبه التسهيل
بالفك او مكنية اذ اشبه صواب المعقول بالحبال المعقدة تشبيها مضمرا
في النفس وجعل الحل تخييلا واضافة صواب الى المعقول على معنى
من التبعيضية او على معنى لام النسبة اي الصواب المنسوبة للمعقول
من نسبة الجزء للكل او على معنى في بجعل المعقول ظرفا مجازا من
ظرفية الجزء للكل والمراد بالمعقول ما قابل المنقول وهو المدرك بالعقل
من غير مدخلية النقل وربما يسمى به خصوص المنطق واراده هنا
لو زرك كما ترى مع قوله بطرق الخ كما يظهر بادنى تامل بطرق التصورات
والتصديقات الباء للالة متعلقة بحل والطرق جمع طريق تذكر وتؤنث
وجمع التصورات والتصديقات مع انهما مصدران لاختلاف انواعهما اذ التصور
يكون تصور موضوع ويكون تصور محمول ويكون تصور نسبة بدون
اذعان بها على ما ياتي والتصديق يكون تصديقا بنسبة قضية حملية
ويكون تصديقا بنسبة قضية شرطية الى غير ذلك وجمع الطريق مع ان
اكتساب التصورات بطريق واحد وهو القول الشارح واكتساب التصديقات
بطريق واحد وهو القياس فهما طريقان اما لان اكثر ما يراد بالجمع ما فوق
الواحد لا سيما في هذا الفن واما لانه اعتبر تعدد انواع كل من الطريقين